

تحت سامي إشراف سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي

الإتحاد الوطني للمرأة التونسية

المؤتمر الوطني الثالث عشر

لائحة لجنة العمل المستقبلي

لمّا كان المشروع المجتمعي لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي مشروعاً حضارياً رائداً وطموحاً، يبني الحاضر ويهيئ للمستقبل، ويمهد أقوم المسالك لرفع التحديات ولتحقيق مزيد من النجاحات، فقد تبوّأت المرأة مكانة مرموقة في هذا المشروع العظيم، وذلك من منطلق الفناعة الراسخة بأنه لا معنى لحقوق الإنسان ولا معنى للإصلاح والتطوير إلا بالمرأة،

وتجسّماً لهذه التوجهات، جعلت تونس من النهوض بأوضاع المرأة خياراً إستراتيجياً لم تكثف بالتنظير له وإنما عملت على تجسيمة في العديد من الإجراءات العملية والتدابير المؤسسية، وذلك تكريساً لسياسة إصلاحية إرادية نابعة من عمق الشخصية التونسية المتسامحة المتفتحة التواقة إلى الحداثة.

ومن هذا المنطلق فإن الموقع الريادي للإتحاد الوطني للمرأة التونسية كمنظمة وطنية عريقة ونوعية المتغيرات والتحديات العميقة التي يعيشها المجتمع التونسي، وهو يتحقّق إلى مزيد من التقدم والرفاه والرقى الشامل، تستلزم من المنظمة اعتماد رؤية ديناميكية تواكب تطور وضع المرأة التونسية، وتطلعات المجتمع حتى يظل الإتحاد الوطني للمرأة التونسية، منظمة فاعلة في محيطها متفاعلة معه بكل نجاعة واقتدار

وإدّ تذكر اللجنة بكل فخر واعتزاز أن المؤتمر 13 للإتحاد هو موعد متجدد مع التاريخ وهو علامة مضيئة أخرى في مسيرة المنظمة الزاخرة بالمحطات النضالية فإنها على وعي تام بخصوصية الظرف العالمي والوطني وبالمعاني العميقة والسامية لشعار "معا لرفع التحديات" الذي بعث فيه الرئيس بن علي من من شخصيته ومن إيمانه العميق ومن تفانيه في خدمة الوطن، معاني المثابرة والطموح والتوق على الأفضل.

وانطلاقاً من هذه الثوابت فقد استلهمت اللجنة في تحديد الأولويات الإستراتيجية للعمل
المستقبلي على مرجعيات أساسية في مقدمتها البرنامج الرئاسي الرائد لسيادة الرئيس
زين العابدين بن علي "معا لرفع التحديات" واستندت كذلك إلى ما تضمنته لوائح
التجمع الدستوري الديمقراطي من أهداف وتوجهات وطنية كبرى، مستحضرة في ذات
الوقت توصيات لوائح مؤتمرات الإتحاد وما تعكسه من وعي عميق للمرأة التونسية وما
تعبر عنه من طموح لكسب الرهانات المستقبلية.

وتأسيساً على ذلك فإنّ تنامي دور المرأة في مجتمعنا وتزايد حضورها في مختلف
المجالات والقطاعات يتماشى ونوعية التحولات الراهنة والمرتبقة ويفرض علينا استجلاء
دور المنظمة في ضوء التحولات الراهنة المستقبلية حتى تظل فضاء مفتوحاً يتفاعل مع
مشاغل المرأة في مجتمعنا ويعمل على إدماجها إدماجاً تاماً في عملية البناء الوطني
الشامل.

وتماشياً مع ما تتطلبه الفترة القادمة من حضور فعال في مختلف المجالات وفي
مواقع أخذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي واستناداً إلى منطلقات العمل
المستقبلي المذكورة فإن رفع لتحديات المستقبلية يستلزم العمل على تعزيز مشاركة الإتحاد
في بناء تونس الغد بالاعتماد على التعاون والشراكة والتضامن لتحقيق التنمية الشاملة
والمستدامة والوصول بتونس إلى مصاف الدول المتقدمة.

ومن هذا المنطلق فإن تطوير أهداف الإتحاد و برامج عمله يكتسي أهمية بالغة من
أجل خلق تجاوب مستمر ومواكبة لطموحات الكفاءات النسائية في ظل محيط تعددي، إلى
جانب العمل على مزيد تأهيل القدرات النسائية لكسب رهانات العولمة في مختلف
المجالات وتمكين المرأة من العلوم والتكنولوجيات الحديثة لكسب التحديات وبناء مستقبل
واعد.

عناصر إستراتيجية العمل المستقبلي: حضور أوسع للمرأة في مواقع القرار والمسؤولية:

إن الإتحاد الوطني للمرأة التونسية بتفاعله التام مع سياسة التغيير والتزامه بأهداف البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" سيواصل مسيرته لنشر ثقافة حقوق المرأة بوسائل التنقيف والتعلم مدى الحياة سعياً لتطوير العقليات وتوعية المرأة بمسؤوليتها وبكفاءتها وقدرتها على تحمل المسؤولية.

وإذ تتمن اللجنة قرار سيادة الرئيس زين العابدين بن علي القاضي بدعم مكانة المرأة في مواقع القرار بنسبة 35% في آفاق 2014 فإنها تؤكد ضرورة إتاحة فرص أكبر للرجل بالتوازي مع المرأة للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية، في إطار تجسيم القرار الرئاسي القاضي بوضع نظام خاص يمكن الأم، حسب رغبتها، من العمل نصف الوقت مقابل الثلثين من الأجر مع الحفاظ على حقوقها في التقاعد والحياة الاجتماعية.

كما توصي اللجنة في هذا النطاق بالعمل على:

- تمكين الأب من الانتفاع بعطلة ما بعد الولادة على غرار الأم باعتبارها عطلة الوالدين على حد سواء ، تمنح لأحدهما في نفس الوقت.
- تمكين الأب في نفس ظروف الأم من نظام نصف الوقت مقابل ثلثي الأجر.
- مواصلة بذل الجهد لإحداث محاضن الأطفال ورفع مستوى خدمات رياض الأطفال.
- في مجال الديمقراطية و ترسيخ التعددية:

- ترسيخ الشراكة بين الدولة و الإتحاد عبر تكثيف عقود البرامج بين هياكل الدولة والإتحاد في مختلف المجالات ذات المصلحة العامة.
- دعم النسيج الجمعياتي في مجال الطفولة بصفة عامة وبالخصوص رعاية الطفولة فاقدة السند وإيلاء دور اكبر للقطاع الخاص و الجماعات المحلية في تطوير نسيج رياض الأطفال.
- دعوة المرأة إلى التفاعل مع كل ما يوجد حاليا على الساحة السياسية والإعلامية وخاصة التصدي لما يمس من أمننا و سلمنا حتى تبقى صورة تونس دائما ناصعة
- تطوير برامج عمل الإتحاد لدعم النقلة النوعية في أنشطته الاجتماعية والتنمية.

تتجسم عناصر إستراتيجية العمل المستقبلي في هذا المجال في المحاور التالية :

1) تعزيز دور الإتحاد التنموي التضامني :

إن تطور دور المجتمع المدني الذي اتخذ توجهها إستراتيجيا جعله يتموقع ضمن الخطط الوطنية من خلال التفاعل مع القطاع العام والقطاع الخاص حتى أصبح يمثل قطاعا إستراتيجيا في التنمية يتطلب من الإتحاد الوطني للمرأة التونسية دعم قدراته الذاتية بتكوين القائمين على المنظمة ورسم خطط محكمة للعمل وضبط سياسات خصوصية للتمويل على المستوى الوطني والدولي انطلاقا من دور المرأة في رفع تحديات الإنتاج والمنافسة وبلوغ الأهداف الوطنية بوصفها تمثل طاقة بشرية هامة قادرة على تقديم إضافتها المتميزة، والانصهار في تفعيل الإطار التشريعي المنظم للعمل التطوعي الذي يحقق مشاركة أوسع للشباب و المختصين في المجال الإجتماعي.

وحرصا على مزيد تفعيل إدماج المرأة في الدورة الاقتصادية التنموية ولتثبيت

حضورها في المسيرة التنموية، توصي اللجنة بأن يضطلع الإتحاد بدور فاعل في هذا المجال من خلال :

- تعزيز دور الإتحاد في دفع التنمية بالجهات من خلال إمضاء عقود شراكة بين الإتحاد و المجالس الجهوية و المجالس البلدية.

- برامج جهوية ومحلية لإذكاء الحس التضامني كقيمة أساسية وطنيا ودوليا تفعيلا للنقطة 22 من البرنامج الرئاسي " معا لرفع التحديات " الرامي لإبراز دور التضامن كمقاربة متجددة في تحقيق أركان التنمية الشاملة والمستدامة.

- النهوض بالمشاريع التنموية خاصة منها الموجهة لفائدة المرأة حيث تعدّ الشراكة القائمة بين الإتحاد وبين عدة منظمات وطنية ودولية حافزا مهماً لتطوير إمكاناته المادية والبشرية، وترسيخ خبرته في المجال التنموي بما يعزّز ما يتمتع به الإتحاد من ثقة ومصداقية في تعامله مع مختلف مؤسسات التمويل والدعم المالي وطنيا ودوليا و لذلك فإن النخبة توصي بـ :

■ تعزيز وتطوير علاقات الشراكة القائمة بين الإتحاد ومختلف منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والهيكل المتدخلة في مجال دعم الموارد المالية للمرأة وطنيا ودوليا.

■ الحرص على مزيد التفتح على المؤسسات الصناعية تدعيما للشراكة والتعاون في مجالات نشاط الإتحاد خاصة بالمناطق التي توجد بها منشآت صناعية واقتصادية هامة.

■ العمل على مزيد استيعاب المشاريع التنموية للإتحاد للفئات النسائية المستهدفة والحرص على مراعاة مبدأ مشاركتها في إعداد المشاريع بما يضمن النجاح والجدوى في مرحلة التنفيذ والحفاظ على تنمية رأس المال.

■ العمل على مزيد تمكين المرأة من الاستفادة من البرامج الوطنية المتعلقة بالمشاريع الصغرى- صندوق 26 26 والبنك التونسي للتضامن - بما في ذلك القرص الممغنط.

■ التعريف بالإنجازات والمشاريع التنموية للإتحاد وإبرازها للرأي العام الوطني والدولي وحث الجهات الممولة والمانحة للدعم المالي على الاستثمار في مجالات نشاط الإتحاد.

- مزيد دعم المشاريع التنموية الموجهة للمرأة الريفية بما يفعل دورها ومشاركتها في حركية مجتمعها ويضمن توفير مورد رزق قارٍ لها، وذلك في إطار تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية.
- دعم الاقتصاد التضامني من خلال إسناد القروض الصغيرة التي ارتفع سقفها إلى حدود 5 آلاف دينار تفعيلاً للمحور الأول من برنامج سيادة الرئيس زين العابدين بن علي بالتعاون مع البنك التونسي للتضامن والعمل المستقل كسند للتشغيل.
- مزيد دعم العمل المستقل كسند للتشغيل والتعريف ببنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة وربط الصلة به وطلب وضع على ذمة الإتحاد إطار من هذا البنك على مستوى مركز الإحاطة الاقتصادية.
- الإحاطة بالمؤسسات والمشاريع المحدثة لوضع برامج وآليات للنهوض ببعث المؤسسات أو التشجيع على إحداثها ثم الإحاطة بها وبالمشاريع المحدثة عن طريق رابطتي النساء الخبيرات المحاسبات والنساء باعثات المؤسسات التي نوصي بإحداثها.
- انتهاج مقاربة محلية لاستكشاف الطاقات الكامنة للتشغيل على أساس خصوصيات المنطقة تفعيلاً للمحور السادس من البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" والنهوض بالمرأة في الريف وبالاقتصاد العائلي.
- دعم حضور المرأة في المنظومة الاقتصادية بتوفير مزيد من فرص العمل أمامها بما يمكن من الارتقاء بدورها في المجال الاقتصادي ويسهم في تعزيز إقبالها على إحداث المشاريع الصغرى والمتوسطة مع إيلاء عناية خاصة للقطاع غير المهيكّل.
- وضع برنامج خصوصي لمزيد الحد من التسرب المدرسي لدى الفتيات خاصة في الريف والتقليص أكثر في نسبة الأمية لدى المرأة الريفية.
- مزيد الارتقاء بأوضاع المرأة بالريف في مختلف المستويات من خلال استهدافها بخطط عمل محلية تأخذ بعين الاعتبار حاجياتها الحقيقية وخصوصيات المنطقة

التي تنتمي إليها، تجسيما لما تضمنه البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" من عناية خاصة بالمرأة الريفية.

- الاعتماد على مقاربة النوع الاجتماعي بهدف التعرف على مدى استفادة المرأة من مختلف السياسات التنموية وتحديد الفوارق بين المرأة والرجل حتى يتسنى الدرس والبحث حول الحلول الكفيلة بمعالجتها.
- إيلاء مزيد من الاهتمام للطالبات والفتاة وذلك في نطاق مختلف هياكل الإتحاد ولا سيما منظمة الشبيبة النسائية ونسجل بكل فخرنا واعتزازنا بالدور الطلائعي الذي تقوم الشبيبة النسائية في هذا المضمار.
- تدعيم البرامج الموجهة للفتاة على اختلاف اهتماماتها ومستواها التعليمي، حتى تكون عنصرا فاعلا ومحركا أساسيا لإنجاح وتنفيذ الخطة الشبائية.
- مواصلة استقطاب الطالبات وتشجيعهن على الانخراط في الإتحاد وفي الحياة الجمعياتية بصفة عامة وتطوير العمل التطوعي لدى الشبيبة.
- استقطاب المرأة المقيمة خارج أرض الوطن والعمل على مزيد تنويع برامج الإتحاد الموجهة للمرأة المهاجرة للإحاطة بها ودعم صلتها بالوطن.
- تشريك الجيل الثاني والثالث للهجرة في أنشطة الإرشاد الاجتماعي والقانوني على مستوى تمثيلاتنا الدبلوماسية بالخارج.
- بعث "رابطة المرأة و التشغيل" و المساعدة على الاندماج في الحياة المهنية.

2- دعم الهياكل والتنسيق و الاستقطاب:

يضم الإتحاد الوطني للمرأة التونسية هياكل متعددة ومتنوعة في الشكل والمضمون تلعب أدوارا هامة في حياة المنظمة واستمراريتها وتساهم من منطلق اختصاصها في الانتشار الجماهيري وإشعاع الإتحاد، كما تعمل على تحقيق الالتفاف الواعي للنساء حول أهداف الإتحاد ومشاريعه المستقبلية.

ومن أجل مزيد تفعيل دور مختلف هياكل الإتحاد محليا وجهويا ووطنيا ودوليا في إطار التنسيق التام بين مختلف برامججه وأنشطته نوصي بما يلي:

- الحرص على تفعيل دور اللجنة الإستشرافية لتكون مفتوحة أمام مشاركة الكفاءات النسائية من مختلف الأجيال،
- تكثيف تبادل التجارب والخبرات مع مختلف الهياكل والمؤسسات المتدخلة
- في مجال المرأة،
- العمل على تكثيف نشاط اللجنة المركزية بما يعزز دورها في إثراء وتنويع
- عمل الإتحاد بالجهات بمتابعة برامج الرابطة الجهوية بالتنسيق مع النيابات،
- تطوير دور الفروع حتى تكون هياكل قادرة على تنفيذ خطة عمل الإتحاد
- على المستوى المحلي، واقتراح حلول وتصورات نابعة من الميدان.
- الحرص على مشاركة الكفاءات النسائية ذوات الإشعاع في محيطهن من خلال بعث فروع جديدة لا سيما في الوسط الريفي،
- تفعيل دور النيابات الجهوية بتجاوب أنشطتها ومشاريعها مع طموحات المرأة،
- وضع خطة للاستقطاب وتعميق حس المواطنة لدى الفتاة والمرأة أينما كانت لحثها على المشاركة في تحديد الأهداف على أساس طموحات المرأة:
- مزيد أحكام تفاعل برامج الإتحاد ومواكبتها لاهتمامات مختلف الفئات النسائية بما يجعل منها عنصرا فاعلا ومشاركا في إنجاح البرامج وتنفيذها.
- تكريس علاقات الشراكة مع مختلف الأطراف المتدخلة جهويا بما يمكن هذه الهياكل من تبوأ موقع فاعل في جهاتها،
- الحرص على مواكبة برامج ومشاريع فروع الإتحاد بالخارج وتفاعلها مع حاجيات المرأة المهاجرة من ناحية وأهداف الإتحاد من ناحية أخرى، ومواصلة العمل على تكثيف اللقاءات والإحاطة بالمرأة بالخارج،
- ومواصلة تفعيل دور الرابطة باعتبارها فضاءات موجهة لفئات نسائية متخصصة والحرص على تكثيف ما تقدمه من إضافات لدعم نشاط الإتحاد وترسيخ إشعاعه

- خاصة باستقطاب الكفاءات ضمن الرابطات الجهوية مع تكثيف نشاطات الرابطات وتويعها بإحداث رابطة باعثات المؤسسات الصغرى،
- دعم العمل التطوعي البيئي ونشر التربية البيئية بوضع برامج تساهم فيها عدة هياكل لدعم الرابطات مثل العمل التطوعي البيئي ونشر التربية البيئية.
 - مواكبة برامج وزارة الصحة الوقائية والعمل على تفاعل مختلف الهياكل معها في مجال الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا و استقصاء سرطان الثدي والرحم، تفعيل الشراكة مع إرادة الطب المدرسي والجامعي.
 - إيلاء عناية أكبر بصحة الأم و الطفل في الوسط الريفي.
 - خلق و بعث فضاءات ترفيهية عائلية داخل الجمهورية تابعة للإتحاد مع ضرورة تأطيرها حتى لا تصبح خطرا يهدد المجتمع و المنظمة
 - تنظيم يوم مميز لكل نيابة جهوية تزور خلاله عضوات المكتب التنفيذي بعض الفروع وخاصة الريفية منها للإشراف على أنشطتها ولتلاقح الآراء
 - تبادل الآراء بالإنترنت على موقع الاتحاد
 - إحداث ركن خاص للهياكل المحلية على موقع الاتحاد للتواصل اللامباشر.

(3) التدريب المهني وتكوين الإطار:

تؤكد المؤشرات أنّ عمليات التأطير والتكوين والاستقطاب مرشحة هي الأخرى لمزيد التطور في ظل بروز معطيات جديدة على الصعيدين الاجتماعي والتكنولوجي والثقافي خاصة، أثرت تأثيرا عميقا ولا تزال في سلوكيات الأفراد ومواقفهم في ذلك سلوكهم الاقتصادي والاجتماعي.

ويولي الإتحاد الوطني للمرأة التونسية مسألة التدريب والتكوين كالعناية في إطار وعيه العميق بضرورة بناء القدرات النسائية وإعطائها تكويناً متكاملًا من أجل مزيد اندماج المرأة في حركة المجتمع وديناميكية المنظومة الاقتصادية.

ومن أجل تفعيل هذا الدور توصي اللجنة بالنسبة لتكوين الأطارات بما يلي :

- ضبط منظومة متكاملة لتدريب الأطارات النسائية بكل هياكل المنظمة تأخذ في الاعتبار حاجيات المنظمة وحسن توظيف واستغلال الموارد والإمكانيات المتاحة وتركز بالأساس على مجالات الاهتمام التالية:
- تفعيل دور مراكز التكوين و جعلها مراكز للتكوين و التدريب.
- إحداث مسلك جديد لتنمية المهارات و مكاسب التجربة العملية.
- إحداث جيل جديد من مراكز التكوين و التدريب في القطاعات الواعدة.
- الربط بين التكوين و التكوين المستمر لتفعيل منظومة التكوين مدى الحياة.
- التكوين و التدريب في خدمة التنمية الجهوية.
- التنظيم الإداري والتسيير المالي.
- كيفية إعداد المشاريع وتقديمها ومتابعتها.
- التدريب على القيادة وتسيير الاجتماعات وحسن توظيف الوقت.
- تهيئة المرأة للمراكز القيادية ولصنع القرار.
- تدريب المرأة على وسائل التقنيات الحديثة للاتصال والإعلام وحسن استخدام التكنولوجيات الحديثة.
- الإبداع.
- الحرص على تنظيم لقاءات فكرية تكوينية موجهة لمناضلات و صديقات الإتحاد وطنيا ودوليا بصفة دورية.

- مزيد تعميق العلاقة بين الإتحاد ومراكز ومؤسسات التدريب الكريديف ومركز إفادة بالانخراط التام في منظومة تدريب الموارد البشرية (وطنيا ودوليا).
- مزيد تعميق العلاقة بين الإتحاد والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث للتوجه نحو دراسة واقع واحتياجات المنظمة من التدريب للإسهام في بلورة أولويات التدريب والقطاعات المستهدفة.
- مزيد تدريب الفتاة وتهيئتها لتحمل المسؤولية في مختلف هياكل الإتحاد مستقبلا.

أما على صعيد التكوين المهني فنوصي اللجنة بما يلي:

- الحرص على القيام بدراسات حول الاختصاصات المهنية بكل جهة لتدعيم وإحياء الحرف الصغرى وتميئتها وربطها بسوق الشغل.
- العمل على تعزيز الصناعات التقليدية النسائية بالجهات وربطها بالحركة السياحية وطنيا ودوليا.
- بعث فضاءات متكاملة للإبداعات النسائية بكل جهة : تكوين - عرض وبيع وترويج.
- الحرص على إعطاء تكوين متكامل للمرأة يوفر لها إنتاجا مطابقا لمواصفات الجودة وقادرا على المزاحمة والتسويق) وطنيا ودوليا
- (مع المحافظة على الطابع التونسي الأصيل في كل الإبداعات).
- مزيد تفاعل التكوين المهني بمراكز الإتحاد ومتطلبات السوق وذلك بمواصلة المجهود المبذول في إيجاد اختصاصات مهنية جديدة للفتيات تتماشى وحاجيات آل جهة والتطور التكنولوجي مع الحرص على دعم علاقات الشراكة والتعاون مع بقية الهياكل والمؤسسات المعينة بمجال التكوين وطنيا ودوليا.
- العمل على مزيد تكثيف التكوين المتكامل الموجه للمرأة الريفية بما يزودها بالمعرفة والمهارة ويعطيها القدرة على القيام بمختلف أدوارها بكل فعالية وجدارة.

- حرص الإتحاد على تنظيم حملات تحسيسية توعوية للتكوين في الاستثمار الفلاحي في بداية كل سنة تكوينية لترغيب الفتيات للإقبال على التكوين والاستثمار في الفلاحة.
- ضبط خطة متكاملة للتكوين المهني موجهة لمنظمات ومؤسسات التمويل عربيا ودوليا لدعم برامج الإتحاد في مجال التكوين المهني وإيجاد الضروري لذلك.
- وضع خطة عمل متكاملة لمزيد النهوض بالمرأة الريفية من خلال:
 - الحد من التسرب المدرسي لدى الفتيات في الريف.
 - تقليص نسبة الأمية لدى المرأة الريفية.
 - تكثيف برامج التثقيف بالمناطق الريفية لنشر ثقافة حقوق المرأة والأسرة.
 - تعميم تأهيل مراكز الفتاة الريفية بما يدعم اندماجها الاجتماعي و الاقتصادي.
 - إرساء تعليم افتراضي مواز في جميع الشعب و المستويات لتدعيم التكوين والتدريب في مراكز الإتحاد.
 - تكثيف دروس التكوين السياسي بالمنظمة وتهدف مواضيعها.
 - التعريف بالحركة النسائية التونسية والعربية و العالمية.

4) التوثيق والإعلام و الاتصال:

- إنّ تفعيل منظومة الإعلام والاتصال يكتسي أهمية كبيرة في برنامج عمل الإتحاد مستقبلا، ولذا توصي اللجنة بما يلي :
- القيام بالدراسات اللازمة ووضع إستراتيجية اتصالية متكاملة بالاعتماد على الموارد البشرية للإتحاد وبالتعاون مع المؤسسات المختصة.
 - تدعيم البرامج الإعلامية الموجهة للمرأة حسب مستواها الثقافي لتعريفها بحقوقها ومكاسبها في مختلف مجالات حياتها.

- مزيد إقناع المرأة وشد انتباهها من خلال برامج الإتحاد الهادفة إلى إدماجها في الحركة التنموية للمجتمع عبر خطاب إعلامي قادر على تبليغ رسالته لدى الجماهير العريضة.
- الاعتماد على خطة دقيقة لتسويق صورة مشرقة عن برامج عمل الإتحاد المتنوعة وطنيا ودوليا.
- دعم التخطيط الإعلامي لمختلف المراحل التي يستوجبها عمل الإتحاد وطنيا ودوليا لخلق وعي لدى الرأي العام بخصوصية نشاط الإتحاد.
- تفعيل انخراط الهياكل بشبكات الأنترنت باعتبارها من أهم وسائل مجتمع المعلومات والاتصال الحديثة.
- السعي إلى تشكيل صورة متوازنة وموضوعية للمرأة عن شخصيتها ووضعها الجديد في الأسرة ومواكبة للواقع وترسيخا للعلاقات المتوازنة، والتوزيع العادل للمسؤوليات العائلية وإبرازا لتطور مكانة المرأة في مناصب القرار.
- إستتباط مقاربة تمكن من توفير تغطية إعلامية عن المرأة الريفية وعن المرأة العاملة والمرأة في البيت، تأخذ بعين الإعتبار تطلعات وحاجيات الإمرأة.
- تدعيم المجالات النسائية بكفاءات إعلامية وتربصات تكوينية لدى الصحافة المحترفة، والسعي لضبط برمجة سنوية "لمجلة المرأة" والعمل على إحداث نشرية شهرية داخلية للتعريف بنشاط الإتحاد في الجهات.
- مواصلة تحيين النشريات الافتراضية على شبكة الأنترنت لتبرز أنشطة الإتحاد (جهويا، وطنيا، دوليا)، والعمل على الإستفادة القصوى من برامج هذه الشبكة.
- تدعيم مكتبة الإتحاد وإثراءها بمختلف المراجع المتعلقة بالمرأة حتى تكون مصدرا أساسيا للمهتمين بدراسة المرأة.
- ضبط بنك معلومات للكفاءات النسائية ووضع بنك للدراسات العلمية لمختلف المشاريع التنموية التي يرغب الإتحاد في إنجازها لتحديد إحتياجات الفئات المستهدفة ورصد مدى إستفادة المرأة منها.

- ضبط شبكة إتصال داخلية تربط بين مختلف هيآل الإتحاد وتكثيف العلاقات مع الأعضاء من خلال الإجتتماعات العامة وعبر شبكات الإتصال.
- المشاركة في بناء مجتمع المعرفة و إرساء التكنولوجيات الحديثة و ذلك بإنجاز موقع واب يتضمن محتويات متصلة بالثقافة التونسية والتراث الوطني و مختلف اهتمامات بلادنا.
- تشجيع عمل الإتحاد الإعلامي و التثقيفي لترسيخ الوئام داخل الاسرة.

5) التثقيف والتوعية والتعلم مدى الحياة:

يُعتبر التثقيف والتوعية والتعليم مدى الحياة، ركيزة أساسية لإعطاء المرأة والفتاة القدرة على الإندماج في مختلف مجالات الحياة العامة وتهيئتهما لكسب الرهانات ورفع التحديات المستقبلية.

- من هذا المنطلق يقوم إتحاد المرأة التونسية بدور هام في هذا المجال، معتمدا على هيكله المتنوعة والمتعددة، ولتعزيز هذا التوجه وتدعيمه توصي اللجنة بما يلي :
- تنظيم لقاءات نسائية وطينا وجهويا قصد توعية المرأة بحقوقها في كامل مجالات الحياة وذلك في شكل لقاءات منتظمة ووفق برنامج مضبوط مسبق وروزنامة محددة يسعى الإتحاد لتنفيذها وطينا وجهويا.
 - تكثيف شبكة مراكز التعلم مدى الحياة مواصلة المساهمة في البرنامج الوطني للتعلم مدى الحياة، والسعي إلى تكثيف شبكة مراكز تعليم الكبار الراجعة بالنظر للإتحاد حتى تستفيد المرأة من خدماتها أينما كانت.

6) بناء مجتمع المعرفة وتمكين المرأة من الابتكار والإبداع:

إن التغيرات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية الحاصلة على المستوى الوطني والدولي، أدت إلى ظهور آليات جديدة تحتم إعادة توزيع الأدوار داخل المجتمع، وهو ما يدعو الإتحاد إلى مزيد تفعيل أدواره الحالية واستشراف أدوار جديدة تتماشى وخصوصيات المرحلة القادمة ومزيد التحكم في إمكانياته لرفع التحديات وكسب الرهانات المقبلة.

لهذا توصي اللجنة بالعمل على:

- استيعاب آل ما يجد في المعرفة و العلوم و التقنية من أجل تحقيق النمو المستمر فيكل مجالات نشاط الإتحاد وفي كل اختصاصاته بدون استثناء و المساهمة بآليات عصرية و نشر الثقافة الرقمية داخل هياكل الإتحاد والحرص على اقتحام المجالات والإختصاصات العلمية والتكنولوجيات الحديثة لتصبح من أولويات اهتمام المرأة.
- التركيز على المهن و المهارات التي تتوفر لها آفاق واعدة في مجال العمل المستقل.

7) إشعاع الإتحاد و الفضاء الإقليمي و الدولي:

يتميز نشاط الإتحاد بفتحه على المحيط الدولي و تعامله البناء مع المنظمات الدولية المؤثرة و ذات الإشعاع العالمي في المجالات المتعلقة بإدماج المرأة في فعاليات الحياة العامة.

ويرتكز دور الإتحاد على الصعيد الدولي في ضرورة توطيد علاقات التعاون ومزيد التنسيق مع الحرة العالمية لمنظمات المجتمع المدني المتدخلة لفائدة المرأة.

ومن أجل تحقيق إشعاع دولي أكبر للإتحاد فإن اللجنة توصي بما يلي :

- تطوير قنوات التواصل الإجتماعي و الثقافي مع التونسيين بالخارج و ذلك بـ:

- إعتداد ما تتيحه الشبكات الإجتماعية على الأنترنات.
- إسداء مختلف الخدمات الموجهة إلى الجالية على الخط.
- تطوير المنظومة المعتمدة للإحاطة بالجالية و تعزيز تكاملها.
- مراكز محو امية بالخارج (تعليم الكبار)
- داخل الروضات تمرير فكرة الإنتخاب و الجمعية
- تكثيف الإرشاد الإجتماعي بالمؤسسات التربوية من خلال عقد إنفاقية بين الوزارات
- مزيد تفعيل التعاون بين الإتحاد و المنظمات الدولية و الإقليمية والهيئات الدولية المتدخلة في مجال المرأة لتعزيز مقومات التعاون والتضامن من خلال إقامة وتوطيد جسور التعاون و الشراكة.
- العمل على الحصول على التمثيلية صلب الهيئات التنفيذية للمنظمات الدولية والإقليمية المغاربية و العربية الإفريقية لإبلاغ صوت المرأة التونسية.
- الحرص على توظيف خطاب على المستوى الدولي ينطلق من المبادئ الثابتة و يوفق بين الإلتزام و حرية المبادرة بما يكرس صورة تونس المشرقة في الخارج.
- استحضار ما يسيطر على الساحة الدولية من مفاهيم حديثة في مجال العلاقات الدولية والحرص على اكتساح الفضاءات الدولية بالإنخراط في الشبكات الدولية المنظمة للعمل النسائي و العالمي.
- الدفاع عن التمشي الرامي إلى ترسيخ حقوق المرأة و المساواة والتعاون بين نساء العالم و مزيد التعريف بالنموذج التونسي المتميز في هذا المجال.
- التعريف بمكاسب المرأة التونسية وابداعاتها الفكرية والفنية وذلك بالمشاركة في مختلف الملتقيات والمعارض الدولية والعمل على تقديم الإبداع النسائي بما يعزز ويطور الحوار الثقافي بين الحضارات.

▪ تفعيل دور فروع الإتحاد بالخارج باعتبارها هيأال مؤهلة للتأثر.

الأسرة والطفولة والشباب :

انطلاقاً مما تعيشه الأسرة التونسية، بصفقتها خلية اجتماعية حية، من تحولات عميقة، كارتفاع حجم فئة الشباب والمسنين وتطور مكانة الطفل داخل الأسرة وبروز حاجيات جديدة في مجالات الاستهلاك والترفيه والمعرفة وإعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة وهو ما يطرح على مجتمعاتنا تحديات متجددة تستوجب إحكام التعامل معها وترشيد انعكاساتها على البنية المجتمعية، وتوصي اللجنة في هذا النطاق بـ :

- العمل على مزيد تكريس التنسيق بين مختلف المتدخلين عند صياغة البرامج ومتابعتها وتنفيذها في مجال رعاية الأسرة والإحاطة بالعائلات التي تحتاج إلى المساعدة ومزيد تشريك الجماعات المحلية (البلديات) في تقديم خدمات الجوار في مجال رعاية الطفولة والمسنين والتشجيع على بعث جمعيات مختصة لمساندة مجهودات الدولة في هذه المجالات.
- العمل على مزيد دعم دور الأسرة في مجال التنشئة الاجتماعية وتشخيص أساليب وكيفية التعامل مع الشباب وخصوصاً المراهقين

وإذ تذكر اللجنة بأنّ رهان جودة الحياة، قيمة أساسية، نطمح إلى تجسيدها في كل القطاعات والميادين، بما في ذلك قطاع الطفولة، وهو التحدي الأساسي الواجب رفعه في هذه المرحلة من أجل تحقيق مزيد من المكاسب والإنجازات لفائدة الطفولة التونسية فإنها توصي بـ :

- مزيد تعزيز منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي (محاضن ورياض الأطفال، المحاضن المدرسية، نوادي الأطفال، نوادي الإعلامية الموجهة للطفل) وإقرار حوافز خاصة لتشجيع طالبي الشغل من الشباب على الاستثمار في المجال خاصة في المناطق الريفية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية ودعم إسهام البلديات والمجالس القروية في تطوير هذه المؤسسات.

- إيلاء عناية خاصة بالأطفال الموهوبين والتميزين ووضع برامج خاصة لتأطيرهم في مجالات امتيازهم بما يساعد على تمكينهم من البروز كعناصر منتجة ومبدعة في عديد المجالات.
- تنويع أنماط مشاركة الأطفال في الشأن العام بما يغرس في نفوسهم روح المبادرة ويجذر لديهم ثقافة التطوع والبذل وذلك بتعميم المجالس البلدية للأطفال وإحداث المجالس القروية للأطفال، وتشريك الأطفال في لجان الأحياء وفي العمل الجمعياتي.

أما في مجال رعاية كبار السن فإن اللجنة توصي بضرورة العمل على الاستفادة من كفاءات كبار السن والمتقاعدين وذلك بتشريكهم في مختلف الأنشطة التنموية والاجتماعية وإتاحة الفرص أمامهم لمواصلة توظيف قدراتهم في خدمة تنمية مجتمعنا. وانطلاقاً من أهمية المهام الموكولة لمنظمة الشبيبة النسائية فإن اللجنة توصي بالأساس بـ :

- مزيد تفعيل دور الشبيبة النسائية وذلك بتكثيف التواصل المباشر مع الشباب والفتاة خاصة وحفزها على المبادرة والمشاركة في العمل الجمعياتي.
- مزيد عقد اتفاقيات مع منظمات عالمية لفائدة قطاعي الطفولة والشباب